

## مجزرة الحصوية 15 / كانون الثاني / 2013

أبرز موقع عمليات القتل التي نفذتها قوات النظام السوري والميليشيات الموالية لها في قرية الحصوية بريف محافظة حمص الثلاثاء 15 / كانون الثاني / 2013



وثقت الشبكة السورية لحقوق الإنسان ما لا يقل عن 50 مجزرة تحمل صبغة طائفية على يد قوات النظام منذ انطلاق الثورة السورية عام 2011.

وبحسب تقرير نشرته الشبكة على موقعها اليوم الخميس، فقد ارتكبت قوات النظام ما لا يقل عن 50 مجزرة ذات صبغة طائفية صارخة، ما تسبب في مقتل 3098 شخصاً، بينهم 531 طفلاً و 472 سيدة، بالإضافة إلى 70 من مقاتلي المعارضة المسلحة.

وتوزعت المجازر المرتكبة بحسب المحافظات على النحو التالي: حمص 22، حلب 8، حماة 8، ريف دمشق 5، طرطوس 2، إدلب 2، درعا 2، دير الزور مجزرة واحدة.

وركز التقرير على مجزرة قرية الحصوية غربي حمص التي ارتكبها قوات النظام بالتوافق مع الميليشيات الشيعية في 15 ديسمبر 2013 والتي ذهب ضحيتها أكثر من مئة شخص بينهم أطفال ونساء.

حيث اقتحمت قوات النظام مدعومة بميليشيات شيعية قرية الحصوية، وتحدث بعض الأهالي أن عملية الاقتحام جاءت كرد فعل انتقامي على مقتل أحد عناصر الميليشيات الشيعية في ريف حمص.

ونفذت قوات النظام والميليشيات الموالية لها عمليات تفتيش واسعة ترافقت مع عمليات إطلاق نار عشوائي وعمليات ترهيب وترويع للأهالي، وعلى مدار قرابة سبع ساعات تلت الاقتحام مارست القوات المعنية عمليات قتل رمياً بالرصاص

وذجاً بالحراب والسواطير، وعمليات نهب وسرقة للممتلكات والمصاغ والسيارات، كما نفذت عمليات اعتقال بحق معظم الذكور في القرية، أفرج عن بعضهم فيما لا يزال العشرات في عداد المختفين قسرياً.

وأكملت معظم الروايات التي حصلت عليها الشبكة الحقوقية مسؤولية عمليات الذبح والقتل والتعذيب إلى الميليشيات الشيعية التي نفذت معظم هذه الجرائم في منطقة المزارع، كما سجلت في حالات كثيرة إحراق عدد من الجثث داخل منازلهم ، فيما أخبر الأهالي عن عمليات تمثيل وتشويه للجثث علق بعضها على أسياخ تستخدم لذبح الحيوانات.

وأكمل التقرير أن قوات النظام وميليشياته الطائفية انتهكت أحكام القانون الدولي الإنساني، مرتكبة جرائم ترقى إلى جرائم حرب، بشكل رئيس عبر القتل خارج نطاق القانون، والعنف الجنسي والتشريد القسري، والإخفاء القسري، والعذاب الجماعي، ونهب وتدمير الممتلكات، كما طالب الجهات الدولية باتخاذ جميع الإجراءات الممكنة ليقاف هذه الانتهاكات ومحاسبة جميع المتورطين عبر المحكمة الجنائية الدولية.

المصادر:

الشبكة السورية لحقوق الإنسان